متطلبات نجاح إتفاق الشراكة الأوروجزائري

بقلم الأستاذ : ناصر مراد

كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير

جامعة البليدة

الملخص

تشكل الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي ضرورة حتمية لمصلحة الطرفين ، و لتفعيل الإقتصاد الوطني بحيث تسمح بتطوير تنافسية الإقتصاد و الإندماج في الإقتصاد الدولي . و تطرح الشراكة الأوروبية الجزائرية عدة قضايا و التي تشكل شروط نجاح هذه الشراكة و إستمرارها ، لذلك يجب تحديد شروط تنفيذها مع مراعاة الإختلاف الموجود بين الطرفين . و قد تناولت الدراسة مختلف هذه الشروط من خلال التطرق إلى تأهيل المؤسسة الجزائرية، تأهيل محيط المؤسسة ، تأهيل التكوين و الإجراءات المرافقة

المقدمة

في سنة 2002 وقعت الجزائر رسميا إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، والذي دخل حيز التنفيذ إبتداءا من الفاتح سبتمبر 2005، تعتبر الشراكة إتفاق بين طرفين فأكثر لتحقيق أهداف معينة و محددة الزمن ، و ترتكز الشراكة على الثقة و حسن النية بين الأطراف المعنية ، و تتضمن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدى 12 سنة أي إلى غاية سنة 2017 ، قصد إقامة منطقة تبادل حر ، و تقديم مساعدات مالية للجزائر من خلال برامج MEDA قصد تأهيل المؤسسات الجزائرية . إلا أن هذا الإتفاق يتم بين إتحاد

أوروبي متطور تكنولوجيا و فنيا و ماليا و منتجات ذات قدرة تنافسية عالية ، بينما نجد الإقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات (97% من إجمالي الصادرات)، و تشتغل طاقاته الإنتاجية أقل من 50 % ، كما أنه يعاني من مشاكل هيكلية و أزمات خانقة تعكس الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسات الجزائرية .

و إنطلاقا من هذا التباين الذي يميز الطرفين يتطلب إتفاق الشراكة ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي توفر عدة عناصر النجاح على جميع المستويات . في هذا المجال نتساءل عن الإجراءات التي يجب إتخاذها لضمان نجاح إتفاق الشراكة الأوروجزائري ؟

من خلال هذه الدراسة سنتطرق إلى العناصر التالية :

- تأهيل المؤسسات الجزائرية
- تأهيل محيط المؤسسة
- تأهيل التكوين
- الإجراءات المرافقة

أولا : تأهيل المؤسسات الجزائرية

نقصد بالتأهيل على أنه تحضير و تكييف المؤسسة و محيطها وفق متطلبات التبادل الحر ، مع إدخال آليات التقدم قصد تقوية نقاط القوة و إمتصاص نقاط الضعف التي تتعلق بالمؤسسة [1] . و يعمل التأهيل على تحسين أداء المؤسسة من خلال القضاء على نقاط الضعف ، و تحسين نقاط القوة و هذا يستدعي إتخاذ مجموعة من الإجراءات في ظل المنافسة الدولية ، و التكيف مع التحولات الإقتصادية الدولية قصد الإندماج في الإقتصاد الدولي ، و الإستعداد للمنافسة التي ستنتج عن الدخول الحر للسلع الأوروبية نحو السوق الجزائري، و بذلك تصبح المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة تنافسية على مستوى الأسعار و الجودة و قادرة على مواكبة تطور الأسواق ، و في هذا المجال يجب مراعاة ما يلي:

1 - www. mir - algeria 3 org, la mise à niveau des entreprises, site web de ministère de l'indusrie, consulté le 13 /09/2008.

- الإنتاج بالمواصفات الدولية
- إعتماد المنافسة الشديدة كمتغير ضمن إستراتيجية المؤسسة
- الإهتمام بالتصدير و الإندماج في السوق الدولي

و يعتبر التأهيل عملية مستمرة في الزمن و تتركز على التجديد ، التطوير و البحث ، ولتنفيذ برنامج التأهيل يجب توفر إرادة قوية للتغيير ، بالإضافة إلى إمكانية تحسين الوضع المالي و الإقتصادي للمؤسسة ، أي يجب أن يكون تقرير الخبير الخاص بتشخيص المؤسسة إيجابي ، بالإضافة إلى ذلك يتوقف نجاح التأهيل على إتخاذ عدة إجراءات تتمحور في العناصر التالية :

- تجديد أساليب التنظيم و الإنتاج ، الإستثمار و التسويق ، و كذلك التحكم في التكاليف و الجودة وفق قواعد السوق .
- إقرار برنامج و هياكل كفيلة بتنفيذ التأهيل .
- التركيز على الموارد البشرية من خلال الإهتمام بالتكوين الذي يعمل على الإنتاج بالمقاييس الدولية ، و بالتالي زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة .
- تحسين عناصر المؤسسة في ظل التسيير الامركزي.
- مرافقة إعادة هيكلة القطاع الصناعي و برامج إعادة التأهيل قصد تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية .
- التحكم في أساليب التسيير و التسويق مع إستيعاب التكنولوجية المتطورة .
- ترقية الإستثمار المباشر و الشراكة الصناعية

و يهدف برنامج التأهيل إلى تحقيق ما يلي :

- عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب و المطلوب دوليا [2] .

---

2 - قصاب سعدية ، الإقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للإندماج في الإقتصاد العالمي ، مداخلة في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2003 .

- تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم و ترقية الصناعات المنافسة .

- تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية .

- نقل المؤسسة من وضعية غير جيدة و أقل تنافسية إلى وضعية أفضل و أقدر على الإستمرار في ظل محيط تنافسي يتميز بالتهديدات و الفرص ، فالتأهيل يسمح للمؤسسة باستغلال الفرص التي يقدمها المحيط وتجنب التهديدات التي تؤثر على إستمرارها[3] .

- ضمان شروط الإنتاج و بالتالي تحسين الإنتاجية و جعلها أكثر تنافسية سواء على المستوى المحلي أو الدولي بالإضافة إلى المساهمة في النمو الإقتصادي .

و يتطلب تأهيل المؤسسة إتخاذ عدة إجراءات و التي تعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة وتمكين نظام الإنتاج من التكيف مع متطلبات السوق الدولي، وتشمل هذه الإجراءات ما يلي :

- إعداد سياسة إقتصادية تعمل على رفع المستوى التأهيلي المؤسسات .

- توفير الآليات الضرورية التي تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية القيام بإجراءات على المستوى القطاعي و الجزئي .

- تأهيل الأداة الإنتاجية و توسيع النسيج الصناعي الوطني. [4]

- تحسين طرق الإنتاج و المراقبة و التخطيط .

- عصرنة طرق التسيير من خلال إدماج إطارات أجنبية ضمن إدارة المؤسسة قصد التحكم في تقنيات وأساليب التسيير وفق المعايير الدولية .

- تحسين الأداء الإقتصادي المؤسسات العمومية بتطوير إنتاجها و هيكل أسعارها وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص مع تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية.

3 - ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان بابنات ، دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين تنافسيتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر ، مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي ، العدد الثالث ، المدرسة العليا التجارة ، 2007 ، ص 48 .

4 - زايري بلقاسم ، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثالث ، جامعة الشلف ، 2005 ، ص 49.

- تشجيع المؤسسات الوطنية على تبني نظام الجودة الشاملة، و الحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية ISO ، و الذي يعكس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات و قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية .

- إعتماد المنافسة الشديدة كمتغيرة يجب مواجهتها ، مع ضرورة الإهتمام بالتصدير كهدف أساسي وإستراتيجي للمؤسسة [5] .

- تحويل التكنولوجيا و إقتناء رخص الإختراعات .

- إعداد برامج إعلامية لها تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة.

- تدعيم الإجراءات المتعلقة بالبحث عن شركاء .

- تجديد التجهيزات و تحديث تقنيتها و التي تؤدي إلى تخفيض في التكاليف و تحسين الإنتاجية .

- دعم الإمكانيات المالية الذاتية .

- الحرص على التوازن المالي .

- التحكم في حجم و نوعية الديون مع ترشيد إستعمال القروض .

بالإضافة إلى الإجراءات السابقة يجب قياس و تحليل أداء كافة أفراد المؤسسة [6] قصد التحسين المستمر للنتائج في جميع المجالات و الوصول إلى التميز و التفوق مما يؤهلها إلى تحقيق ميزات تنافسية .

و لقد قامت وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية و الخاصة ، و الذي ينقسم إلى

5- بن عزوز محمد ، الإقتصاد الجزائري بين تفعيل الإصلاحات الإقتصادية و الشراكة الأجنبية ، الملتقى الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة . واقع و رهانات ، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، 2005 .

6 - Lamiri Abdelhak, la mise à niveau: Enjeux et pratiques des entreprises algériennes, revue des sciences commerciales et de gestion, N2, ESC, Alger, 2003, p 48 .

ثلاثة مراحل حيث تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة 2000 إلى 2002 ، والثانية 200 مؤسسة خلال الفترة 2003 إلى 2005، و الثالثة 300 مؤسسة خلال الفترة 2005 إلى 2008 [7] ، و يهدف هذا البرنامج إلى تحديث أنظمة الإنتاج و تكييفها مع التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة حتى تكون في مستوى مواجهة المنافسة العالمية . وعلى هذا الأساس يعتبر تأهيل المؤسسة الجزائرية عملية ضرورية لحمايتها من المنافسة الشديدة، و تحقيق بعض المزايا التنافسية التي تضمن لها البقاء و النمو .

ثانيا : تأهيل المحيط

ترتبط القدرة التنافسية للمؤسسة بطبيعة محيطها لذلك يجب إتخاذ عدة إجراءات على مستوى المحيط لتمكين المؤسسة بمواكبة تحولات المحيط المحلي و الدولي، في هذا السياق تتمحور هذه الإجراءات فيما يلي:

- إعادة النظر في محيط المؤسسة و ذلك بتجديد وظيفة الإنتاج ، وظيفة التسويق و وظيفة التمويل و ذلك وفق قواعد إقتصاد السوق .

- تهيئة مناخ إستثماري محفز من خلال القضاء على البيروقراطية و إدخال المرونة على قوانين الإستثمار بما يشجع الإستثمار المحلي و الأجنبي .

- تجديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنى التحتية الضرورية لإستغلال المؤسسة .

- وضع محيط ملائم للمبادرة الفردية قصد حث و تنويع الإنتاج الموجه للسوق المحلي و الدولي[8].

---

7 - كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 08 ، 2005 ، ص 66.

8 - زعباط عبد الحميد ، الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على الإقتصاد الجزائري ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد00، جامعة الشلف ، 2004 ، ص60 .

- تجديد و توسيع شبكات المواصلات و ذلك بإحداث خدمات جديدة مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصناعية و السعي إلى الربط المباشر مع العالم الخارجي

- تطوير قطاع النقل و تحسين مستوى البنية الأساسية للطرقات و الموانئ البحرية و الجوية.

- إشراك القطاع الخاص في الإنتاج و الصيانة في البنية التحتية و الخدمات العامة الحضرية .

- مراجعة الإطار القانوني في إتجاه تشجيع الإستثمار و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بالإضافة إلى تحرير التبادل التجاري .

- مراجعة التشريع الجزائري قصد ملاءمته مع التشريع الدولي و الذي يشمل القانون التجاري و القانون الضريبي و القانون الجمركي .

– ضرورة مرونة القوانين الإستثمارية بما يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر .

- إصلاح النظام المالي و المصرفي مع ضرورة تبني الشراكة المالية قصد تفعيل البورصة و تنمية نشاط المؤسسات المالية .

- تطوير قطاع الإعلام الإقتصادي قصد توفير المعلومات لمختلف الأعوان الإقتصادية.

- الحفاظ على البيئة حيث أن نمو إقتصادي على حساب تدمير الموارد الطبيعية يشكل خطرا على التنمية.

يتضح مما سبق أن نجاح إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يتطلب تحضير محيط إقتصادي واسع يشمل جميع المجالات ذات الصلة بنشاط المؤسسة كإصلاح المنظومة النقدية و المالية و الجبائية و إصلاح القطاع المؤسساتي وفق قواعد إقتصاد السوق .

ثالثا : تأهيل التكوين

يشكل التكوين الركيزة الأساسية لعرض يد عاملة مؤهلة لذلك يجب الإهتمام بالتكوين و الإستفادة من المساعدات التقنية و المادية و المالية في إطار برامجMEDA ، و التي

تعمل على تكوين اليد العاملة قصد تأهيلهم ، و بالتالي جلب رؤوس الأموال الأجنبية وإستقطاب الأسواق ، في هذا المجال يجب إتخاذ الإجراءات التالية :

- التركيز على الموارد البشرية باعتماد عامل التكوين المستمر و الذي يدفع المؤسسة للمنافسة و الإنتاج بالمقاييس الدولية .

- إصلاح قطاع التكوين لتأهيل اليد العاملة .

- إعداد برامج واسعة للتكوين و الرسكلة الموجهة لإطارات المؤسسة ، و الذي يرقى إلى مستوى الشراكة الفعلية بين الطرفين [9] .

- تحسين التكوين وفق متطلبات السوق لتوفير يد عاملة مؤهلة .

- الإهتمام بمراكز البحث العلمي و الجامعات و المعاهد و ذلك من خلال تسخير كافة الشروط الضرورية لترقية الخدمات المقدمة .

- تشجيع الإستثمار في مجال البحث و التطوير .

- إحداث مراكز فنية و تأهيل مخابر التحليل .

- تكوين أخصائيين في الجودة لتمكين المؤسسات الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية . ISO

- الإهتمام بالمعرفة و العنصر البشري الذي أصبح أهم عنصر لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة .

- إستخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم عملية صنع القرار، و البحوث و التطوير ، وتصميم و تطوير المنتجات .

- تدعيم البحث و الإستغلال الأفضل لسياسات البحث و الإبداع و التطوير التكنولوجي قصد تحسين القدرة الصناعية .

- ضرورة التعاون مع الشركاء الأوروبيين من خلال إسهامهم في برامج التكوين والرسكلة الموجهة لعمال المؤسسة في سياق تعزيز دورهم كشركاء ماليين و فنيين للمؤسسة .

---

9. قصاب سعدية ، مرجع سابق .

رابعا : الإجراءات المرافقة

في ظل إتفاق الشراكة الأوروجزائري يستوجب على المؤسسات الجزائرية تطوير قدراتها و التكيف مع التحولات التي سيولدها إتفاق الشراكة ، لذلك تحتاج هذه المؤسسات إلى مرافقة من طرف السلطات العمومية لمساعدتها في تحمل الصدمة و مواجهة تحديات منطقة التبادل الحر . في هذا المجال يجب إتخاذ الإجراءات التالية :

- محاربة الفساد الإداري في جميع أشكاله خاصة الرشوة و المحسوبية.
- ضرورة محاربة البيروقراطية من خلال تبسيط و تحديث الإجراءات الإدارية.
- زيادة مردودية النظام الضريبي لتعويض الإنخفاض في الحصيلة الضريبية نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية [10] من الإيرادات الجبائية و التي ستنخفض تدريجيا إبتداءا من سنة 2006 إلى غاية 2017 .
- الإستقرار السياسي و الأمني ، و الذي يعتبر عاملا هاما في عملية الشراكة .
- وضوح و شفافية القوانين و السياسات الإقتصادية مع إستقرارها.
- تحرير القواعد التنظيمية المطبقة على الإستثمار الأجنبي المباشر و قطاع الخدمات.
- تحديد سياسات و إستراتيجيات واضحة تتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر، ووضعه ضمن المهام الرئيسية الحكومة ، و تشجيعه بمختلف الوسائل ، و توجيهه إلى خدمة تنافسية الإقتصاد الوطني[11] .
- تشجيع الشراكة مع المؤسسات الأوروبية و الإستفادة من الخبرات في المجالات التسييرية و التسويقية و التكنولوجية .
- إصلاح القطاع العام و توسيع الخوصصة بما يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد.

10- تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الجزائر، جويلية 2005، ص 95 .

11- قلش عبد الله ، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري ، مجلة علوم إنسانية ، العدد 29، 2006، ص 23 .

- تفعيل خوصصة المؤسسات الأقل كفاءة بما في ذلك البنوك .

- تعزيز المنافسة في النظام المصرفي و إستخدام أنظمة متطورة لأسواق المال والأوراق المالية .

- تغيير الذهنيات لدى المسؤولين في جميع المجالات خاصة تلك التي تتعامل مع الأجانب.

- توفير الظروف الملائمة لتنمية الصادرات خارج المحروقات .

- تعزيز الإستقرار المالي و إنضباط الميزانية مع تبني سياسة مرنة لأسعار الصرف، لتحقيق سعر صرف يتميز بالإستقرار و القدرة الحقيقية على المنافس[12] .

- تقليص حجم المديونية الخارجية قصد كسب ثقة المتعاملين الإقتصاديين ، و جذب المستثمرين .

- إقامة شبكة أمان إجتماعية لمساعدة الفئات الإجتماعية الأكثر تضررا لإنعكاسات تحرير الأقتصاد .

إن إتخاذ الإجراءات السابقة سيؤدي إلى :

- تفعيل مختلف القطاعات الإقتصادية بما فيها الخدمات .

- إعادة بناء النسيج الإقتصادي من خلال بعث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- توفير مناصب الشغل و تقليص حدة البطالة .

- التحكم في التسيير و إستيعاب التكنولوجية المتطورة بما يسمح بالإنخراط في الأسواق الخارجية .

- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية و الإندماج في الإقتصاد العالمي .

- توسيع النسيج الصناعي الوطني و المساهمة في النمو الإقتصادي و الإنضمام في المنظمة العالمية للتجارة .

12- زايري بلقاسم ، مرجع سابق ، ص74 .

الخاتمة

تعتبر الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ضرورة حتمية لتفعيل الإقتصاد الوطني بحيث يمكن تطوير تنافسية الإقتصاد من خلال الشراكة كخيار إستراتيجي لمواجهة المنافسة والإندماج في الإقتصاد الدولي . و نظرا لتفاوت مستوى الأداء بين الإقتصاد الجزائري وإقتصاد دول الإتحاد الأوروبي ، لذلك تتطلب الشراكة تأهيل المحيط الإقتصادي و الذي يشمل عدة مجالات ذات الصلة بإصلاح المنظومة النقدية ، المالية ، الجبائية ، قطاع التكوين و قطاع المؤسسات بما يتماشى مع المعايير الدولية في ظل إقتصاد السوق، مع توسيع مجال الشراكة ليشمل بالإضافة إلى المجال الصناعي، المجال المالي والتسييري. مع ضرورة إستمرار عملية التأهيل عبر الزمن ، و التي ترتكز أساسا على التجديد ، التطوير و البحث.

ويتوقف نجاح إتفاق الشراكة الأوروجزائري على قدرة الدولة على إنجاح الإصلاحات، و يتجسد ذلك في نوعية المؤسسات و الخدمات العمومية في إطار دولة القانون ، وبمشاركة المجتمع المدني في ظل الحكم الراشد . كما أن دخول إتفاق الشراكة مع أوروبا حيز التطبيق سيخضع الجزائر لمنطق الإندماج في الإقتصاد العالمي ، و الذي ستكرسه مع الإنضمام المرتقب في المنظمة العالمية للتجارة .

المراجع

1 - بن عزوز محمد ، الإقتصاد الجزائري بين تفعيل الإصلاحات الإقتصادية و الشراكة الأجنبية ، الملتقى الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة واقع و رهانات، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، الجزائر، 2005.

2- تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من 2004 ، الجزائر، جويلية 2005 .

3 ـ زايري بلقاسم ، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثالث ، جامعة الشلف، 2005.

4 ـ زعباط عبد الحميد ، الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على الإقتصاد الجزائري ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 00، جامعة الشلف ، 2004.

5ـ قصاب سعدية ، الإقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للإندماج في الإقتصاد العالمي، مداخلة في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003.

6ـ قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري ، مجلة علوم إنسانية ، العدد 29، 2006 .

7 ـ كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة، العدد08 ، 2005.

8ـ ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان بابنات ، دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحسين تنافسيتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر ، مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي ، العدد 3 ، المدرسة العليا للتجارة، 2007 .

10- Lamiri Abdelhak, la mise à niveau: Enjeux et pratiques des entreprises algériennes , Revue des sciences commerciales et de gestion N 2 , ESC , Alger , 2003 .

11- www.mir-algeria.org, la mise à niveau des entreprises, site web de ministère de l'industrie , consulté le 13/09/2008